نفاسا اذ ما قبله وبعد الولادة ينسحب عليه حكمه لاستحالة الحكم بالنفاس
بعد خمسة عشر يوما فحكم عليها بانها طهر ولاجل هذه الاستحالة فارق
نظيره في الحيض فيما لو رات خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم حمرة مستمرة من
ان الحيض هو الاسود والحمرة الاولى دم فساد اذ لا استحالة في ذلك والقوي
انما يستتبع ما بعده دون ما قبله ويجري هذا الذي ذكرته في نظير
من الامثلة التي ذكرها المولف بعد كما لو رات عقب الولادة عشرين اشقر
ثم اربعين او ثلاثين اسود ثم احمر فالاسود هو النفاس واستتبع ما قبله
حكم عليه بحكمه نظرا لذلك الاستحالة ايضا وما بعد من الضعيف المجاور
طهرا فان قلت اي فرق هنا بين الضعيف والنقا اذ لو رات عقب
الولادة نقا خمسة عشر كان بعدها حيضا لا نفاسا فلم لا يكون كذلك في
الضعيف مع حكمهم باستوائهما في عدد لك قلت الفرق بينهما
واضح فان النقا اصل حسي فلذا اوجب للسواد الحكم بانه حيض من غير
نظر للتمييز والعدد واما الضعيف فليس كذلك لكونه من جنس ما بعده
وقد صار مقتضى تقدمه عليه في الحكم على قول وهو الاولى بينهما
تعارض فقدمنا اللون مثلا لان دلالته قوي من مجرد السبق واذا
قدم فقد لا يمكن الحاقه السابق كما قالوه في الحيض وتارة لا يمكن الحاقه
لامر خارج وهو الاستحالة التي ذكرناها هنا فوجب الرجوع في القوي
والحكم عليه بحكمه للضرورة كما حكمنا على النقا الحقيقي بذلك لضرورة
السحب على الاصح قوله وهو بعيد فيه كما هو ظاهر لانها قائلة
لشرط التمييز هنا وهو ان لا يجاوز القوي السيلي وحينئذ فيرد الى
مرد المبتدأة غير المميزة قوله قيل خمسة عشر ليس بقيد بل لو رات
تسعة وعشرين ضعيفا ثم يوما قويا وجاوزت كانت غير مميزة كما يصرح
به كلامهم ومنه يعلم المضمر الاتي وهي من كان دمها بصفة واحدة

او بصفتين وتاخر حيض حاوز السيلي قوله والمسالة في الصورة الاولى الخ
هذا ذكر تاييد الاستبعاد مع ظهور الفرق بين الصورتين لما علمت انهما
في الصورة الاولى لم تفقد شرط التمييز فحكمنا عليها به بخلافها هنا فانها فاقدة
القوي المتاخر قبل خمسة عشر او بعدها فقوله فكان الوجه فيها ما ذكرته
من انها ترد الى مرد المبتدأة غير المميزة قوله لا الطلاقهم ان الدم الخ ممنوع
اذ لم يطلقوا ذلك بل فصلوا كما ذكرنا فان فرض اطلاق احد منهم كذلك
وجب حمله على التفصيل المعلوم المقرر الذي ذكرناه وبهذا الرفع قوله
ايضا اخذا مر كلامهم فقد تقرر ان كلامهم لا يوخذ منه ما ذكر في المسالة
الاخيرة قوله لو رات قويا ثم ضعيفا الخ ما ذكر في ذلك كله ظاهر
معلوم من كلامهم هنا في الحيض نعم قوله اذا لي كان ابتداء ممنوع
لما علمت من الفرق بين السابق على القوي والمتاخر عنه وانه كان ينبغي
على قياس ما مر في الحيض ان يكون السابق دم فساد لو لا ما عارضه من
الاستحالة السابقة قوله ردت بعد المجة الى تسع وعشرين
طهرا وجهه انه لا بد من طهر بين النفاس والحيض لا جائز ان يعتبر طهرها
لانه دون خمسة عشر لعارض الولادة وقد زال ذلك العارض ولا ان يعتبر
اقل الطهر لانه لم يسبقها ما تعين ادارة الامر على كونها مبتدأة غير
مميزة في النفاس فردت الى طهرها وهو تسعة وعشرون قوله النقا
المذكور اي دون خمسة عشر يوما قوله لكن الحاقي على القاعدي هو الاول
هو كما قال وبوجه ان من انقطع دمها العارض عرضا ودام استبين بذلك
استحاضتها وحاضت كان ذلك الطهر المتطاول طهرا ترد اليه في الاول
كما مر وابده هنا وفرعنا الثاني كما مر جوابه في باب العدة ونفعنا الله
لطاعته وجعلنا من اهل النظر اليه في دار كرامته مع الذين انعم الله عليهم
من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا